قبولُ الوجهين ..
دراسةٌ في بعضِ القراراتِ الصرفيَّةِ لِمَجْمَعِ اللغةِ العربيَّةِ في القاهرة

Acceptance of the two sides .. Study in some of the resolutions of the Academy of Arabic language in Cairo.

Keywords: Scientific Academy in Cairo / Al-Farahidi / Characterized Title /The Noun of the Infinitive.

م . د. علياء نصرت حسن

جامعة كربلاء

كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم اللغة العربية

Dr.. Alia Nasrat Hassan,

University of Karbala college of Education for Human Sciences - Department of Arabic Language.

كلمات مفتاحية : المجمع العلمي في القاهرة/ الفراهيدي /زنة فعيل / الصفة المشبهة / اسم المصدر

ملخص البحث

يحاولُ هذا البحثُ الوقوفَ عندَ بعضِ قراراتِ مَجْمَعِ اللغةِ العربيَّةِ في القاهرة الَّتي حسمَ القولَ فيها بإمكانيَّةِ تناوبِ الصّيغِ الصرفيَّةِ مع بعضِها ، وإحلالِ صيغةٍ مكانَ أخرى مراعاةً للسّياقِ بما يتساوقُ والأغراض الدلاليَّة لكلِّ صيغةٍ ، مِمَّا يمنحُ المتكلِّمَ أو النَّاطقَ بالعربيَّةِ مرونةً في استعمالِ إحدى الصّيغتين اللَّتين أجازهما المَجْمَعُ دالَّةً على المعنى نفسِهِ للصّيغةِ الصَّرفيَّةِ الأخرى الَّتي تضمَّنها قرارُ المَجْمَعِ ، ولا غروَ فإنَّ ما أجازهُ المَجْمَعُ لم يكن بلا سندٍ لُغَويٍّ من تراثِ القدماءِ ومصنَّفاتِهم ، فالمَجْمَعُ متى ما وجدَ رأيًا يميلُ إلى كفةِ الرجحانِ عندَ الوقوفِ على مسألةٍ مُخْتَلَفٍ فيها فإنَّهُ يضمُّ صوتَهُ إلى صوتِ المؤيِّدينَ مجَوِّزًا تلك المسألةَ تخفيفًا على مستعملي اللغةِ العربيَّةِ وتيسيرًا لهم .

Abstract

This research attempts to stand at some decisions of the Academy of Arabic language in Cairo, where it is decided to change the wording of the grammatical formulas with each other and to substitute the formula for a different place to take into account the context and the semantic purposes of each formula. This gives the Arabic speaker a flexibility in using one of the two formulas Is a function of the same meaning as the other morphological formula contained in the decision of the Academy , and no wonder, what was approved by the Academy was not without linguistic support from the heritage of the ancients and their works, so When the Academy finds an opinion that tends to stand tall when it stands on a different issue, it joins the voice of the supporters in favor of that issue to ease the users of the Arabic language and to facilitate them.

المقدمة

اللغة العربية لغة عالمية خالدة ، لكونها لغة القرآن الكريم وهي خالدة بخلوده ، ولغة تُنمّى وتتطوّر ، إذ إنّها ثابتة من حيث نحوها وصرفها ونظمها ، ومن دون هذا الثوابت تفقد هويتها ويتغيّر جوهرها ، مع تمسّكها بالثوابت والقوانين التي تحكمها ، فهي في الوقت نفسه تنمو وتتطوّر وذلك بصيغها ومفرداتها ودلالاتها ومصطلحاتها ؛ لأنّها تمتلك أسباب النموّ والتطوّر مثل : الاشتقاق والنحت والتوليد ، ولأنّها لغة تُشبه الكائن الحيّ ، لأنّها تحيا إلى ألسنة المتكلمين بها ، وهي ظاهرة اجتماعية متطوّرة على الرغم من أنّها خاضعة لثوابت ومعايير لكنها لغة مرنة قابلة للتطوّر والتجديد والكلمة قد تحمل دلالة معيّنة وقد تتطوّر هذه الدلالة بمرور الزمن وتعطي معاني مختلفة ، وقد تكون متضادّة مع المعنى الأصلي الذي وضعت له ، وهذا تحكمه عدة أسباب وعوامل من أبرزها شيوع الاستعمال للفظة من لدن المتكلم ، وقيام المجامع اللغوية والعلمية في الوطنِ العربيِّ بوضع مصطلحات جديدة واستعمالات تُجيز للمتكلم استعمالها ، وإشباع دلالات أُخر من جانب آخر ، وهذا ما سيحاول البحث دراسته من خلال الوقوف عند بعض قرارات مَجْمَع اللغة العربية في القاهرة ، التي تكفّلت بإجازة أكثر من استعمال واحد لصيغ صرفية بعد أنْ كانت موقوفة على استعمالٍ محدّد لا تحيدُ عنه تلك الصيغة وهذا الأمر من وجهة نظرنا يعطي فسحة للمتكلم ويمنحه سعة في أنْ يكتب وينطق بأكثر من لفظة واحدة لصيغة صرفية واحدة ، بعد أنْ كان محكومًا ومقيَّدًا بلفظةٍ واحدةٍ لكلِّ صيغةٍ صرفيَّةٍ ، ونحسب أنَّ هذا الاستعمال الجديد بأكثر من لفظة واحدة يُعَدُّ من باب التيسير على مستعملي اللغة العربية والناطقين بها ويفتح المجال أمامَ الكُتَّابِ والباحثين والإعلاميّين في أنْ يتخيَّروا أكثر من لفظة واحدة دالة على المعنى نفسه بسهولة ويُسر ، وستكون الدراسة على مبحثين :

الأول : إجازة (مَلِيء) بمعنى (الامتلاء) أو (مَمْلُوء) .

الثاني : استعمال (خاصَّة) بمعنى المصدر واسم المصدر .

وختمنا البحثَ بخاتمةٍ بيَّنا فيها أهمَّ النتائج التي توصلنا إليها ، ومن ثَمَّ أفردنا قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها ، ولله الحمدُ من قبلُ ومن بعدُ .

المبحث الاول

إجازة مَلِيء بمعنى الامتلاء أو مَمْلُوء

لا يخفى أنَّ لفظة (مَلِيء) على زنة (فَعِيل) من الناحيةِ الصرفيَّةِ ، ويقرِّرُ الصرفيّونَ أنَّ هذا الوزن مشتركٌ بينَ الصّفةِ المشبّهةِ والمبالغةِ ، وكلاهما من الأبنية التابعة لاسم الفاعل ، ومعلوم أنَّ الصفة المشبهة تدلُّ على اتّصاف الذات بالحدث على وجه الثبوت والدوام وتُصاغُ بكثرةٍ من الفعل اللازم[1] ، ولها أوزانٌ معروفةٌ لعلَّ من أشهرها (فَعِيل) ، إذ إنَّ صيغة المبالغة تأتي للدلالة على المبالغة والكثرة في الحدث المنسوب إلى الذات على وجه التغيير والحدوث فإذا أريد تأكيد المعنى وتقويته والمبالغة فيه حُوّل من اسم الفاعل إلى أبنية المبالغة ، وتُصاغ من الثلاثيّ المتعدي واللازم[2] .

وفي كلامنا اليومي نقول : (مَلِيء) ونحن نريد (مَمْلُوء) أي نستعمل صيغة (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) مسوّغين لأنفسنا هذا الاستعمال من باب تناوب الصيغ من دون الوقوف على الموجبات اللغوية التي سمحت بهذا التناوب ، لذا سنراقبُ هنا المرجعيّات اللغويَّة الّتي أيَّدَت هذا الاستعمالَ مع ذكرِ آراءِ اللغويين الرّافضينَ له وصولاً إلى قرارِ مَجْمَعِ اللغةِ العربيَّةِ في القاهرةِ الّذي حسمَ هذه المسألةَ مُجيزًا استعمالنا اليوميّ ومرجّحًا أدلّة القائلين بالإجازة .

ولعلَّ نقطة الاختلاف الرئيسة بين المؤيدين للاستعمال والرافضين له تدور حول قياسيَّة مجيء صيغة فَعِيل بمعنى مَفْعُول وسماعيتها ، وقد ورد مجيء (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) في قولنا : مَلِيء بمعنى مَمْلُوء ، وهذا القول لم يُقبل من لدُن النقاد في حين اختلف الصرفيون في قياسيَّةِ (فَعِيل) بمعنى مَفْعُول فبعضهم عدَّه مقيسًا ، والبعض الآخر جعله مع كثرته غير مقيس وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في قوله : « وفَعِيل هذا مع كثرته مقصور

على السماع ، وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس له فَعِيل بمعنى فاعل كقتيل ، لا فيما له فَعِيل بمعنى فاعل»[٣] ، وهذا ما وضّحه ابن عقيل في كتابه « كُل فِعل سُمِع له فَعِيل بمعنى فاعِل لا يُصاغُ من مصدره فَعِيل بمعنى مَفْعُول ؛ لأنَّ وجودَ صيغة واحدة بمعنيين متقابلين يوقع في اللبس ، وظاهر كلام ابن مالك أنَّ هذا مِمَّا أجمعَ النحاةُ عليه فإنْ لم يكن قد سُمِعَ للفعل الثلاثي وصف بمعنى فاعل فقد اختلف النحاة فيه ، فقيل : يجوز أن يشتق له فعل بمعنى مَفْعُول وقيل : لا يجوز ويقتصر على السماع »[٤]. وهذا ما كرَّره الأشموني وشرحه في إنابة (فَعِيل) عن (مَفْعُول) كـ(دهين) و (كحيل) ذاكرًا أنَّ الفيصلَ في ذلكَ هو ضابط السماع والمنقول عن العرب[٥] ، وبالعودة إلى معجمات اللغة العربية يمكن أن نقفَ على ما تعنيه مادة (ملأ) ، جاءَ في (العين) للخليل بن أحمد الفراهيديّ : « ملأته فامتلأ ، وهو ملآن مَمْلُوء مُمتلِئ مَلِيء » [٦] ، وقال صاحب تاج العروس : « ملأه أي الشيء (كمنع) يملؤه ملأ ومَلاءً ومِلأةً أي (بالفتح والكسر ... ومَلِيء بالكسر كـ(سمع وإنه لحَسَن) . » [٧]، وجاءَ في الصحاح : « ومَلُوء الرجلُ : صار مليئاً أي ثقة ، فهو غنيّ مَلِيء بيِّن الملاءة » [٨] ، و« ملأ الشيء يملؤه مَلأ ، فهو مَمْلُوء .. يقال ملأت الإناءَ أملأه ... وقد مَلؤ فهو مَلِيء ومَلِيء فلان وأملأه الله إملاء أي أزكمه ، فهو مَمْلُوء ، على قياس يُحمل على مَلِيء .. وقد ملؤ الرجل يملأ مُلاءة فهو مَلِيء : صار مليئًا أي : ثقة ، فهو غني ... »[٩] .

نلحظ في المادة اللغوية ورود مَلِيء دالَّةً على معنى الغني ولكنها مستعملة في الكلام بمعنى الامتلاء فعندما نقولُ : (الكأسُ مَلِيء بالماءِ) أي مَمْلُوء ، فالكأس يحتمل شيئين إمَّا امتلاؤه إلى حدِّ الإفاضة أو حدّ القلة ، ولعلّ سؤالًا يتبادرُ إلى الأذهانِ : هل الصّيغةُ في هذا الاستعمالِ تدلُّ على المبالغة أو على الصفة المشبهة ؟ ويمكن الإجابة عن ذلكَ بأنّنا لا نقصد المبالغة ؛ لأنَّ القلَّةَ قد تكون المقصودة ، وامتلاء الكأسِ بالماء أو أي شراب آخر هو من باب الثبوت والملازمة وهذا مِمَّا يمكنُ أنْ يندرجَ في باب الصفة المشبهة .

في ضوءِ ما تَقَدَّمَ من مُسَوِّغاتٍ أصدرَ مَجْمَعُ اللغة العربية في القاهرة قرارًا أجازَ فيهِ مجيء (مَلِيء بمعنى مَمْلُوء) ، وهذا هوَ نَصُّ القرار :

(يُخَطِّئُ بعضُ النّقّادِ استعمالَ مَلِيء ومليئة بمعنى الامتلاء ، وترى اللجنةُ إجازةَ ذلك ، إمَّا على أنَّ صيغةَ « فَعِيل» مسموعةٌ بوفرةٍ في الصّفةِ المشبَّهةِ ، وإمّا على أنّ تحويل « مَفْعُول» إلى فَعِيل قياسيٌّ عندَ بعضِ النُّحاةِ) [١٠] .

ويمكنُ أنْ نلحظَ وجودَ مسوّغين دفعا المَجْمَعَ إلى اصدارِ هذا القرار ، إذ مثَّلَ مجيءُ صيغة (فَعِيل) مسموعةً بوفرة وبكثرة في صيغ الصفة المشبهة المسوّغَ الأولَ، في حين مثَّلَ تحويل صيغة مَفْعُول إلى صيغة فَعِيل على وفق القياس عند بعض النحاة مسوّغًا ثانيًا ، وإجازة المَجْمَع مجيء مَلِيء بمعنى الامتلاء اعتمادًا على أنَّ (فَعِيل) من الأوزان المشهورة في الصفة المشبهة[١١] ، أو على أنّ مجيء فَعِيل بمعنى مَفْعُول قياسيٌّ عند بعضِ النحاة [١٢] ، ونرى أنّ المَلِيء وردت في المعجمات بمعنى الغني وهي تعني الامتلاء والوفرة ، فهناك تناسب بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي في الاستعمال، فالمَمْلُوء يعني الامتلاء ، والغنى تعني الوفرة ، ومن جانب الاستعمال نجد ورود مَلِيء مستعملة في الشعر ، ومن ذلكَ مجيئها في قولِ المعرّي[١٣] :

تلا كتاب الله مِن حفظه
مَن هو بالكأسِ مَلِيء حَفي

وفي قول الجواهري[١٤] :

وأنزلت من عليا مكانته صقرا
وعُدتُ مَلِيء الصدّر حقداً وقرُحة

فضلًا عن مجيئها في كلامنا اليوميّ ؛ لسهولة النّطق بها ، ودورانها على الألْسُنِ ، فنحنُ نقولُ : هذا النصُّ مَلِيءٌ بالأخطاءِ ، وهذا الصّحنُ مَلِيءٌ بالفواكهِ ، ومثلُ هذا واردٌ بكثرةٍ في الاستعمال اليومي ، على أَنَّ لفظة

(مَلِيء) في بعض النصوص قد لا تدلّ على الثبوت كما في قولنا : (الإناءُ مَلِيء باللبن) فهي تعطي دلالة المبالغة في الامتلاء .

ولم يكن اصدار القرار المُشار إليه في أعلاه أمرًا يسيرًا وهيّنًا ؛ إذ قُوبِلَ باعتراضاتٍ في داخلِ جلسات المَجْمَع ، وكان من ضمنِ الردود حول هذه المسألة : « أنّ دلالة الصفة المشبهة على معنى ثابت غير لازمة لها ، ولو كانت لازمة لم تبنَ من عَرَضٍ وطرأ ونحوهما »[١٥] .

وهناك آراء أخرى خارج جلساتِ المَجْمَع ؛ إذ يرى الدّكتور فاضل السامرائي أنّ أبنية الصفة المشبهة تتفاوت في دلالتها على الثبوت فمنها ما يفيد الثبوت والاستمرار مثل أبكم أصم ، ومنها ما يدلّ على معنى الثبوت لكن ليس كما في أفعل مثل نحيف وسمين[١٦] .

وهذا القول يردّ به على قولنا : (الإناء مَلِيء باللبنِ) هو للمبالغة ، والسبب في جعله للمبالغة هو أنّ المبالغة تشتّق من فعلٍ لازمٍ ومتعدٍّ ، والصفة تُشتقُّ من فعلٍ لازمٍ فقط ، وهذا مردود ؛ لأنَّ الصفة في الغالب تأتي من فعل لازم وهذا يعني أنها قد تأتي من فعل متعدٍ كما في (مَلِيء) فأثبت مِن باب (فَعَل) و (فَعُل) وهذا ما وضّحه كذلك الدّكتور عبد العظيم فتحي في مناقشته للقرار والتعقيب عليه قائلًا : (ما جاءَ في القرارِ من إجازةِ « مليء « في قولِ الكتابِ المذكور على أنَّهُ صفةٌ مشبّهةٌ على وزنِ « فعيل « ؛ لأنَّ صيغةَ « فعيل « مسموعةٌ بوفرةٍ في الصفة المشبّهة يحتاجُ إلى بيانٍ وتفصيلٍ ، فهذا القولُ لا يصحُّ إذا جعل « مليء « صفة مشبّهة من « ملأ « بوزنِ « فَعَلَ « ؛ لأنَّ هذا الفعلَ متعدٍّ ، والصفةُ المشبّهةُ لا تُصاغُ إلّا من فعلٍ لازمٍ ، أو من فعلٍ متعدٍّ نزلَ منزلةَ اللازم ، أو حُوِّلَ إلى « فَعُلَ « لقصدِ المبالغةِ ، والفعلُ « ملأ « المتعدّي لم ينزل هنا منزلةَ اللازم ، ولم يُحَوَّل إلى « فَعُلَ « لقصدِ المبالغةِ كما في « فَهُمَ زيدٌ « ، أي : صارَ الفهمُ سجيةً له)[١٧] .

أمّا إنابة (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) فهوَ كثيرٌ في اللغة العربية ، لكن مع كثرته لم يجعلهُ العلماءُ مقيسًا، وهذا ما أكده ابن مالك وابن عقيل وغيرهم من العلماء[١٨] ، وقد التفتَ بعضُ العلماءِ إلى جانبٍ آخر يتعَلَّقُ بالصّيغةِ ؛ إذ علَّلوها صوتيًا من مثلِ ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) الّذي يرى أَنَّ الياءَ أخفّ من الواو فيقال : كَفٌّ خضيب ، والأصل مخضُوبة ، ولحية دَهين ، والأصل مدهونة ، وكل ذلك أصله الواو ، لأنّه مَفْعُول[١٩] ، ونجد هذا التعليل أضعف من أنْ يكون سببًا للإنابة ، وقد يخرج إلى معانٍ دلاليَّةٍ معيّنةٍ ، فبعض اللغويّينَ يرى أنَّ هناك فرقًا في المعنى ، ويجعلونَ (فَعِيلاً) أبلغ من (مَفْعُول)[٢٠] ومثاله : (زيدٌ جريحٌ) و (زيدٌ مجروح) ففي الجملةِ الأولى استعملَ صيغةَ (فَعِيل) وفي الجملةِ الثانية صيغة (مَفْعُول) ، فالجريح فيها مبالغة ليست موجودة في الجملة الثانية فالمجروح قد تعني الجرح البسيط أو الصغير ، ولو تأمَّلنا قولَهُ تعالى : (فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَن لَّمْ تَغْنَ) يونس/٢٤ ، لرأينا أَنَّ الآية وردت فيها لفظةُ (فَعِيل) نائبة عن (مَفْعُول) ؛ لأنّها أبلغ منها على الرغم من قلة حروف فَعِيل عن مَفْعُول[٢١] ، ولبيان حال الدنيا وسرعة تقضيها وانقراضها ولم يقل محصودًا ؛ لأنَّ الانقضاء كالزرع المحصود في قطعة واحدة والصيغة الأبلغ ناسبت المقام[٢٢] . فصيغة (فَعِيل) أبلغ من مَفْعُول ؛ لتتناسب مع غرض المتكلم ، كما أنَّ لشيوع استعمال اللفظة وللاختصار أحيانًا عند المتكلم سببًا لشيوع مفردة أو صيغة دون أخرى ، فإيثار (فَعِيل) أو (مَفْعُول) يكون تابعًا للمتكلم ولقصديّته مِمَّا دعا إلى أنْ يُصدرَ مَجْمَعُ اللغة العربية في القاهرة مثل هذا القرار الّذي يجوّز استعمال (مَلِيء) بمعنى (مَمْلُوء) ليستوعب صيغتين ويجعلهما مقبولتين على أَلسُنِ المتكلّمين .

المبحث الثاني

استعمال (خاصّة) بمعنى المصدر واسم المصدر

المصدرُ في اللغةِ مأخوذٌ من مادة (صَدَرَ) « وصدر كل شيء أوله ... وأصدرته فصدر ، أي : رجعته فرجع ، والموضع مصدر ، ومنه مصادر الأفعال»[٢٣] ، ومن

يُنْعِم النّظرَ في مصنّفاتِ القدماء الأوائل يلحظ غياب حدّ المصدر في تلكم المصنفات ، ولعل ابن جنيّ أول مَن وضع له حدًا واضحًا ، إذ يقول : « اعلم أنَّ المصدر كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول ، وهو وفعله من لفظٍ واحدٍ ، والفعل المشتق من المصدر »[٢٤] ، وعلى مثل هذا النهج – في حدّ المصدر – سار النحويّون المتأخرون[٢٥] ، وترد المصادر في اللغة على أنواعٍ ، وتُصاغ على أوزان كثيرة مردّها إلى السماع في الغالب ، هذا إذا جاءت من فعلٍ ثلاثيٍّ مجرّدٍ ، أمَّا مصادر غير الثلاثي فهي مقيسة كلها[٢٦] ، أمّا مصطلح اسم المصدر فسيبويه أول من استعمل المصطلح في قوله : « ومِمَّا جاء اسمًا للمصدر قول الشاعر النابغة[٢٧] :

إنّا اقتَسَمنا خُطّتينا بَيْنَنَا

فَحَملتُ بَرّةً واحتملتَ فَجارِ

فَفَجار معدول عن الفَجَرة »[٢٨] .

واختلف العلماءُ في تحديد مفهوم اسم المصدر ، كما تباينت آراؤهم في تحديد الفرق بين المصدر واسم المصدر من الناحية اللفظية والمعنوية ، ووجد بعض الدارسين[٢٩] أنّ المتقدمين لم يفرّقوا أحيانًا بين المصدر واسم المصدر ، بدليل قول سيبويه : « هذا باب ما جاء المصدر منه على غير الفعل ؛ لأنَّ المعنى واحد وذلك قولك : اجتوروا تجاورًا وتجاوروا اجتوارًا ؛ لأنَّ معنى اجتورُوا وتجاورُوا واحد »[٣٠] ، وقد تبعه في ذلك المبرّد وابن السراج والزجّاجي[٣١] .

وترى الدكتورة وسمية عبد المحسن أنَّ مفهوم اسم المصدر يختلف عند سيبويه ، فقد ذكره في حديثه عن الأسماء المعدولة فقط ، كما في (فَجَار) معدول عن (الفَجَرة) ، و(فَجَار) اسم علم معدول عن المصدر (فَجَرَة) [٣٢] ،على أنّنا نلحظ القرآن الكريم في استعماله للمصدر واسمه قد فرّق بينهما مثاله قوله تعالى:(فتقبّلها ربُّها بقبُولٍ حَسَنٍ وأنبتها نباتاً حَسَناً .)(آل عمران/٣٧) ، فاستعمل (نباتًا) ولم يقل إنباتًا ، إذ إنَّ (نباتًا) تحمل دلالة مختلفة عن (إنباتًا) [٣٣] ، ويمكن أنْ نلحظ بوضوح عدم وجود اتفاق محدّد بينَ اللغويّينَ حول (اسم المصدر) ، بل نجد اضطرابًا في أقوالهم التي تخصُّ هذا المصطلح من حيث المعنى والعمل[٣٤] ، ممّا دَفَعَ مَجْمَع اللغة العربية في القاهرة إلى أنْ يُصْدِرَ قرارًا حدّد فيه مفهوم (اسم المصدر) بناءً على ما عُرض على المَجْمَعِ من مذكراتٍ وبحوثٍ ، وهذا نصّ القرار :

(يُعرّف اسم المصدر بأنَّه اسم مشتمل على أحرف المصدر الأصول ، يجيء من الثلاثي وغيره ، فهو من الثلاثي : ما ساوت حروفه حروف فعله ، دالاً على عين أو هيئة ، أو حال ، أو أثر ، كالرّزق – بكسر الراء – لما يُرزق به المرء ، والضُّر – بضم الضاد – لما يُصاب به المضرور ، وهو من غير الثلاثي : ما لم يجر على فعله بخلوّه من بعض حروفه الزوائد دالاً كذلك على عين أو هيئة أو حال أو أثر ، كالعطاء لمّا يُعطى ، والثواب لمّا يثاب به ، والكلام لمّا يُتفوّه به ، وقد يصطبغ اسم المصدر بمعنى المصدر وهو حدث كما في قوله تعالى : (ثَوَاباً مِّن عِندِ اللّهِ) (آل عمران/١٩٥) بمعنى الإثابة ، وحينئذ يعمل عمله بنصب مَفْعُوله ، وقد أُثِر ذلك عن العرب في منثور ومنظوم ، وخلاصة ذلك أنّ اسم المصدر : هو ما دلّ على حدث ، فإذا دلّ على عينٍ أو هيئة سُمي اسم المصدر)[٣٥] ، فالمَجْمَع وضّح المفهوم والمصطلح بشكل مُيّسر ، ولعل هذا القرار ساعد في حلّ الإشكالات في فهم كل من المصطلحين وفكّ التداخل بينهما ولكن مع هذا لا يمكن التخلُّص بسهولة ممَّا استقر في الأذهان من ضوابط قرّرها القدماء لكلا المصطلحين إذ إنَّ الاستعمال وما يشيع على أَلْسُنِ الناس والإذاعيين أو ما تجري من كلماتٍ على أقلام الكُتاب قد تحدّد مصطلحًا دون غيره أو إشاعة لفظة دون أخرى .

ولعلَّ من تلكَ الألفاظ الشّائعة بين الناسِ والّتي دارَ خلافٌ حولَ كونها مصدرًا أو اسم مصدر لفظة (خاصّة) ، إذ ناقشت لجنة الأصول في مَجْمَع اللغة العربية في القاهرة استعمال هذهِ اللفظة فضلًا عن استعمال لفظة (خصوصًا) ، وبعد المناقشة انتهت إلى إصدارِ القرار

الآتي:(دَرَسَت اللجنةُ كلمَتَي» خاصة ، وخصوصًا « واستخلصَت ما يأتي :

نَصَّ بعضُ اللغويّينَ على أَنَّ « خاصّة « اسم مصدر ، أو مصدر جاءَ على فاعله كالعافية ، وأَنَّ « خصوصًا « مصدر ، ولهما في الاستعمال صورٌ ، منها :

١- أُحِبُّ الفاكهةَ وبخاصةٍ العنبُ ، وفي هذا ونحوه يُرفَعُ ما بعدها على أنَّه مبتدأ مؤخر.

٢- أُحِبُّ الفاكهةَ وخاصةً العنبَ ، وفي مثل هذا ونحوه تُنصَبُ «خاصة» على أنّها مصدر قام مقام الفعل ، وما بعدها مَفْعُول به .

٣- أُحِبُّ الفاكهةَ خاصّةً العنبَ «دون الواو» ، وفي هذا المثال ونحوه تُنصَبُ «خاصة» على أنّها حال ، وما بعدها مَفْعُول به .

أُحِبُّ الفاكهةَ وخصوصاً العنبَ ، وفي هذا ومثله تُنصَبُ «خصوصًا» على أنّها مصدر قائم مقام الفعل ، وما بعدها مَفْعُول به)[٣٦] .

ولفظة (خاصّة) تحتمل أنْ تكون اسمًا للمصدر، فعلى قول المعجميّين هي ضمن الأسماء ، ومصدر (خصّ) هو خَصًّا وخُصوصًا ، وهي مشتقّة من الجذر (خصص) ففي المعجم : « وخصّه بالشيء يخصّه خصًّا وخُصوصًا و .. وخَصّصه واختّصه ... اختصّ فلان ، بالأمر وتخصّص له إذا انفرد ، وخصّ غيره واختصّه ببرّه .. والاسم الخَصُوصية والخُصُوصيّة والخِصّية والخاصّة والخِصّيص وهي تُمدُّ وتقصر ... والخاصّة : خلاف العامة . والخاصّة : من تخصّه لنفسك »[٣٧] .

والمصادر على مختلف أنواعها متباينة من حيث قياسيتها أو سماعيتها ، فمعظم مصادر الفعل الثلاثي سماعية يجب ضبطها من خلال الرجوع إلى كتب اللغة ؛ ليتبيّن لنا كيف استعملها العرب الفصحاء ، وقد اختلف حول المصدر القياسي للفعل الثلاثي اللازم (فَعَلَ) فمنهم من جعل (فُعُول) قياسًا له و(فَعلاً) كذلك بعد انْ حسم مَجْمَعُ اللغة العربية في القاهرة هذه المسألة بإصدارِ قراره الآتي : (المشهور في قواعد اللغة أنّ فَعَل اللازم مصدره الفُعُول كسَجَد سِجُوداً ، وذلك ما ذهب إليه المَجْمَع في قراره الخاص بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها ونظراً لما رواه الفراء من أنّه : إذا جاء فَعَل لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز ، وفُعُولاً لنجد ، ونظراً لورود أفعال كثيرة لازمة مصدرها على فعل كهَمَس هَمْساً ، يرى المَجْمَع إجازة فَعْل وفُعُول مصدراً لفَعَل اللازم) [٣٨] ، فالاستعمالُ اللهجيُّ له دور في مجيء المصدر على فَعْل أو فُعُول ، فخصًّا على زنة (فَعلاً) و(خُصُوصًا) على زنة (فُعُول) و (خَصّ) قد تأتي متعديةً ولازمةً ، فقياسها (فَعْلا) جاءت من فعل متعدٍ ، أمّا إذا جاءت لازمة فقياسه (فُعُول) [٣٩] .

وهذا ما يؤكده قول سيبويه حول التعدي واللزوم ومصدريهما فقال في باب التعدّي : « فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على فَعَل يَفعُل ، وفَعَل يَفعلُ ، وفَعِل يفَعَل ويكون المصدر فعلاً ، والاسم فاعلاً »[٤٠] .

أمّا اللازم فقال : « وأمّا كل عمل لم يتعدّ إلى منصوب فإنه يكون فِعله على ما ذكرنا في الذي يتعّدى ، ويكون الاسم فاعلاً والمصدر يكون فُعُولاً »[٤١] ، وما قد يخرج عن ذلك فعدّه بعضهم[٤٢]من قبيل الشذوذ فنقول : شكره شكُوراً فشاذ كشذوذ هَدَأ هَداً .

فـ(خصّ) مصدره خَصّاً على زنة (فَعِلاً) هو للمتعدي ، و(خُصُوصًا) على زنة (فُعُولاً) للازم ، وخُصُوصًا على ما قاله سيبويه آنفاً حول اللازم فمصدره يكون (فُعُولاً) ، والاسم منه فاعلاً فالخاصة كما ذُكرت في المعجمات هي اسم ، وهذا يجعلها إلى اسم المصدر أقرب من كونها مصدرًا ، قال تعالى : (وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (الأنفال/٢٥) ، فأُعربت (خاصّة) حالاً منصوبة والجملة صلة الموصول وأراد بها قومًا معينّين ، والخاصّة في اللغة خلاف العامة فعندما نقول : المال لفلان خاصّة أي : مقصور عليه دون غيره [٤٣] ، ولكلمة (خاصة) استعمالات متعدّدة عرضها مَجْمَع اللغة العربية

في القاهرة وهي :

٤- أُحبُّ الفاكهةَ وبخاصةٍ العنبُ ، وفي هذا ونحوه يرفع ما بعدها على أنّه مبتدأ مؤخّر.

٥- أُحبُّ الفاكهةَ وخاصةً العنبَ ، وفي مثل هذا ونحوه تنصب (خاصة) على أنّها مصدر قام مقام الفعل ، وما بعدها مَفْعُول به .

٦- أُحبُّ الفاكهةَ خاصّةً العنبَ (دون الواو) ، وفي هذا المثال ونحوه تنصب (خاصة) على أنّها حال ، وما بعدها مَفْعُول به .

٧- أُحبُّ الفاكهةَ وخصوصاً العنبَ ، وفي هذا ومثله تنصب (خصوصًا) على أنّها مصدر قائم مقام الفعل ، وما بعدها مَفْعُول به .

ورجَّحَ الدكتور عبد العظيم فتحي خليل أنْ تأتي (خاصّة) مصدراً مثل (عاقبة) و (كاذبة) ، لا اسم مصدر( ) ٤٤، ولا يخفى أنّ صيغة (الفاعلة) [٤٥] من المصادر السماعيَّة في الفعل الثلاثي من الباب الثاني (فَعَل – يفعِل) كما أشارت إلى ذلك الدكتورة خديجة الحمداني في كتابها[٤٦] ، إذ قد تُستعمل اسمًا ومصدرًا على وفق السياق الواردة فيه.

الخاتمة

في ختام هذا البحث يمكننا أنْ نوجز أهمّ ما توصّل إليه من نتائج هي :

١- أجاز مَجْمَعُ اللغةِ العربيَّةِ في القاهرةِ استعمالَ (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) في قولنا : مَلِيء بمعنى مَمْلُوء ، على أنَّ اعتماد صيغة (فَعِيل) مسموعة بوفرة في الصفة المشبهة ، وعلى تحويل فَعِيل بمعنى مَفْعُول قياسي عند بعض النحاة ، وما وجدناه في الاستعمال أنَّ صيغة فَعِيل مسموعة ومستعملة بكثرة ، لتدلّ على معنى المَفْعُول وعلى معنى الصفة المشبهة ، ولشيوع صيغة (فَعِيل) على ألسنِ المتكلمين ممّا أجاز استعمالها بدلاً عن (مَفْعُول) .

٢- ورود (مَلِيء) في المعجمات المشتقة من مادة (مَلَأ) بمعنى الغني ، وفي الاستعمال وردت بمعنى الامتلاء والإفاضة فالتناسب واضح بين المعنيين ، والعلاقة الرابطة بينهما هي معنى الوفرة .

٣- الإنابة وتحويل صيغة دون أخرى ظاهرة موجودة ودُرست كثيرًا من لدُن الباحثين ولها دلالات معينّة أبلغ ترجع إلى قصدية المتكلم ، واحيانًا الاختصار والسهولة قد تكون سببًا لشيوع مفردة أو صيغة دون أخرى .

٤- أبرز مَجْمَعُ اللغةِ العربيَّةِ في القاهرةِ مصطلح (اسم المصدر) واعتنى به عن طريق إعادة تعريفه وتحديد مدلوله وقد أجاز مجيء (خاصّة) مصدرًا واسم مصدر وأجازَ مجيء (خصوصًا) مصدراً ، وخاصّة عند المعجميين أقرب للاسم منه للمصدر ، وحدّد المَجْمَع لـ (خاصّة) عدة استعمالات تحتمل المصدر والاسم ، وكل ذلك قد يحدّده السياق الواردة فيه فتحيله إلى المصدرية او الإسمية ، وهي إلى الإسمية أقرب منه إلى المصدرية .

٥- قبول مَجْمَع اللغة العربيَّة في القاهرةِ وإجازته لبعض المسائل اللغوية وإنْ كانت مسموعة أو شائعة عند متكلمي اللغة ، يوفرّ للغة والمتكلم سعة في الكلام والكتابة واستيعابًا لمتطلّبات العصر في ضوء قواعد وضوابط لا تخرج عن الضوابط العامة والمعروفة للغة .

الهوامش

١- ذكرت بكثرة من الفعل اللازم لأنها تصاغ كذلك من المتعدي فلا تقتصر على اللازم بدليل قول سيبويه : « وقد جاء شيء من هذه التعدية التي هي فاعل على فَعِيل» ، الكتاب : ٧/٤ .

٢- ينظر: المقتضب للمبرد : ١١٣/٢ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب للأندلسي :٩٩١/٣ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ،د. خديجة الحديثي :١٨٥ ، وتصريف الأسماء للطنطاوي :١٨٧-١٨٨ .

٣- شرح التسهيل لابن مالك :٨٨/٣ ، وينظر: شرح الرضي على الكافية :٢٦٥/١ .

٤- شرح ابن عقيل : ١٣٩/٣ .

٥- ينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني : ٤٥٥/٢ – ٤٥٦ ، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك : ١٣٢/٣.

٦- العين ، مادة (ملأ) : ٩٢٣ .

٧- تاج العروس من جواهر القاموس ، مادة (ملأ) : ٤٣٤/١ .

٨- تاج اللغة وصحاح العربية ، مادة (ملأ) : ٩٠١

٩- لسان العرب ، مادة (ملأ) : ١٨٩١/٢ .

١٠- الألفاظ والأساليب : ١٧٢/١ .

١١- ممن جعلها سماعية رضي الدين الاستراباذي ، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب :١٤٤/١ .

١٢- ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري : ٢١٧/٣ ، المزهر في اللغة للسيوطي : ٢٧٠/١ ، إصلاح المنطق لابن السكيت : ١١/١ .

١٣- ديوان المعرّي : ٤٦٨

١٤- ديوان محمد مهدي الجواهري : ٤٠٦ .

١٥- وقفة مع قرارات مَجْمَع اللغة العربية بالقاهرة ، عرض ونقد وتوجيه ، د. عبد العظيم فتحي خليل : ١٥٦/٢ .

١٦- ينظر: معاني الأبنية في العربية ، د. فاضل السامرائي : ٧٦-٩٢ .

١٧- وقفة مع قراراتِ مَجْمَعِ اللغة العربيَّة بالقاهرةِ – عرضٌ وتوجيهٌ ونقدٌ - ، ٢ / ١٥٥.

١٨- ينظر: شرح التسهيل : ٨٧/٣-٨٨ ، وشرح الرضي على الكافية :٢٦٥/١ ، وشرح ابن عقيل : ١٣٩/٣ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤٥٥/٢-٤٥٦ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٨١/٨٠ .

١٩- ينظر: إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه : ٨ .

٢٠- ينظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، د. محمود سليمان ياقوت : ٧٨ ، ومعاني الأبنية : ٦١-٦٢ .

٢١- وهذا يدلّ على أنّ الزيادة في اللفظ لا تعطي زيادة في المعنى في كل الأحوال فأحيانًا الكلمة تنقص من حروفها للدلالة على معنى أبلغ من طولها .

٢٢- ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل للزمخشريّ:٣٤٠/٢ – ٣٤١ .

٢٣- لسان العرب ، مادة (صدر) : ٢١٦٢/٢ – ٢١٦٣ .

٢٤- اللمع في العربية لابن جني : ١٠١ .

٢٥- يطلق عليه الأشموني المصدر العام تمييزًا له عن المصدر الميمي ، ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٣٥٢/٢ ، ويعرفه ابن هشام بأنَّه « اسم الحدث الجاري على الفعل» ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ٣٩٢ .

٢٦- ينظر: المزهر ٨٨/٢ ، الاشتقاق :د. فؤاد حنا طرزي :١٥١ .

٢٧- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق كرم البستاني : ٥٩ .
٢٨- الكتاب : ٢٧٤/٤ .
٢٩- ينظر: اسم المصدر المصطلح والدلالة ، رسالة ماجستير ، حنان حسن محمود سالم ، جامعة الشرط الأوسط ، ٢٠١١م ، ٣٨ .
٣٠- الكتاب : ٥٩/٤ .
٣١- ينظر: المقتضب :٢١٢/١ ، الأصول في النحو ، لابن السراج : ١٣٢/٢ – ١٣٥ ، الجمل في النحو ، للجرجاني :٣٨٧ .
٣٢- ينظر: أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ، د. وسمية عبد المحسن : ٣٩ .
٣٣- ينظر: البنية الصرفية في شعر أهل البيت (ع)،دراسة دلالية ،علياء نصرت : ١١٢ .
٣٤- ينظر: مظاهر التّيسير الصّرفي - دراسة في قرارات مَجْمَع اللغة العربية في القاهرة- ، د. محمد حسين علي زعين : ١٣٠-١٣١ .
٣٥- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا : ١٠٥ .
٣٦- الألفاظ والأساليب : ١١/١ .
٣٧- لسان العرب ، مادة (خصص) : ١٠٩٥/١ .
٣٨- صدر هذا القرار في الجلسة السابعة من جلسات مؤتمر المَجْمَع في دورته الرابعة والأربعين ، ينظر: في أصول اللغة ، مَجْمَع اللغة العربية في القاهرة ، الجزء الثالث ، أخرجه مصطفى حجازي وضاحي عبد الباقي : ٧/٣ .
٣٩- ينظر: شرح الرضي على الشافية : ١٩٢/٢ .
٤٠- الكتاب : ٣/٤ .
٤١- الكتاب : ٦/٤ .
٤٢- ينظر: المقتصد ، الجرجاني : ٦٠٠/١ .
٤٣- ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج : ٤١٠/٢ .
٤٤- ينظر: وقفة مع قرارات مَجْمَع اللغة العربية بالقاهرة : ١٩/٢ .
٤٥- درس القدماء الصيغة فيما يشتق من المصادر على وزني اسمي الفاعل والمَفْعُول ومثل ذلك الفاضلة والعافية ، ينظر: المفصل :٢٢٠ .
٤٦- ينظر: المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب ، د. خديجة الحمداني : ٧٥ .

المصادر والمراجع

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة : د. خديجة عبد الرزاق الحديثي ، مكتبة النهضة ، العراق – بغداد ، ط١ ، ١٩٦٥م .

٢- أبنية المصادر في الشعر الجاهلي : د. وسمية عبد المحسن المنصور ، جامعة الكويت ، ط١ ، ١٩٨٤م .

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ) تح: رجب عثمان ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٨م .

٤- الاشتقاق : فؤاد حنا طرزي ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط١ ، ٢٠٠٥م .

٥- اصلاح المنطق ، لابن السكيت (ت٢٤٤هـ) ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٠م .

٦- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السراج (ت٣١٦هـ) تح : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٤ ، ١٩٩٩م .

٧- إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ، دار الحكمة ، دمشق .

٨- الألفاظ والأساليب : صدر عن مَجْمَع اللغة العربية في مصر : محمد شوقي أمين – مصطفى حجازي ، الجزء الأول .

٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ) تح : يوسف الشيخ محمد البقاعي .

١٠- البنية الصرفية في شعر أهل البيت (ع) دراسة دلالية ، د.علياء نصرت حسن ، مكتبة الغفران للطباعة ، العراق – بغداد ، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م .

١١- تاج العروس من جواهر القاموس : للمرتضى الزبيدي ، طبعة المطبعة الخيرية – مصر ، ١٨٨٨م.

١٢- تصريف الأسماء والأفعال : محمد الطنطاوي ، ط٦ ، ١٤٠٨هـ .

١٣- تصريف الأسماء والأفعال : د. فخرالدين قباوة ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٢م .

١٤- الجمل في النحو : عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تح : علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

١٥- حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في النحو ، محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .

١٦- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك : عبد الله بن صالح الفوزان ، المجلد الثالث ، الجزء الثالث ، دار المسلم .

١٧- ديوان محمد الجواهري : محمد مهدي الجواهري ، طبعة النجف ، ١٩٣٥م .

١٨- ديوان النابغة الذبياني ، للذبياني ، تحقيق كرم البستاني ، دار بيروت للطباعة ، ١٩٦٣م .

١٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني (ت٧٦١هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٢٠ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٢٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، نور الدين علي بن محمد (ت٩٢٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ١٩٥٥م .

٢١- شرح تسهيل الفوائد : ابن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ) ، تح : عبد الرحمن السيد ، د. محمد

بدوي المختون ، ط١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
٢٢- شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهريّ ، دار إحياء الكتب العربية .
٢٣- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٥م .
٢٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، د . ط ، دار الطلائع ، القاهرة .
٢٥- شرح الكافية في النحو : لرضي الدين الاستراباذي ، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ، ١٣١٠هـ .
٢٦- الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حماد (ت٣٩٠هـ) المعروف بـ (الجوهري) ، تح : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٢ .
٢٧- ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥م .
٢٨- في أصول اللغة ، صدر عن مَجْمَع اللغة العربية في القاهرة ، الجزء الثالث ، أخرجه مصطفى حجازي وضاحي عبد الباقي ، الطبعة الثالثة ، طبع بالمطابع الأميريّة ، القاهرة ، ١٤٠٣هـ .
٢٩- الكتاب : لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ (سيبويه) ، (ت١٨٠هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار التاريخ ، بيروت .
٣٠- كتاب العين : لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تح : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان .
٣١- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : لأبي القاسم محمود بن عمرو المعروف بـ (الزمخشري) ، (ت٥٣٨هـ) ، صححه د. عبد الرزاق المهدي ، الدار العالمية للطباعة .
٣٢- اللزُوميات ديوان لزُوم ما لا يلزم : لأبي العلاء المعري ، تح : د. عمر الطباع ، المجلد الأول ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت – لبنان .
٣٣- لسان العرب : أبو الفضل جمال الدين المعروف بـ (ابن منظور) ، مراجعة وتحقيق : د. يوسف البقاعي وإبراهيم شمس الدين ونضال علي ، منشورات الأعلمي للمطبوعات ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
٣٤- اللمع في العربية : لابن جني النحوي (ت٣٩٢هـ) ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ١٩٧٢م .
٣٥- المزهر في اللغة ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق علي البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية .
٣٦- المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب : د. خديجة الحمداني ، عمان – الاردن ، دار أسامة ، ط١ ، ٢٠٠٨م .
٣٧- مظاهر التيسير الصرفي - دراسة في قرارات مَجْمَع اللغة العربية في القاهرة - د. محمد حسين علي زعين ، منشورات المَجْمَع العلميّ العراقيّ، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
٣٨- معاني القرآن وإعرابه : أبو اسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) عالم الكتب – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٣٩- المفصّل في علم العربية : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تح : فخر صالح قدارة ، دار عمار ، دمشق ، ط١ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

٤٠- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، وزارة الاوقاف ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، لجنة احياء التراث الاسلامي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٤١- وقفة مع قرارات مَجْمَع اللغة العربية بالقاهرة ، عرض وتوجيه ونقد، د. عبد العظيم فتحي خليل ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الجزء الثاني ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٠م .

الرسائل الجامعيَّة :

- اسم المصدر ، المصطلح والدلالة ، حنان حسن محمود سالم ، إشراف د. عودة خليل أبو عودة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١١م .